

# واشنطن بوست : يجب معاملة مصر كدولة منبوذة لدمويتها ضد المعارضين



الأربعاء 13 أغسطس 2014 12:08 م

قالت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في افتتاحيتها إن إدارة الرئيس أوباما تصر على أنها تفضل شراكة إستراتيجية للولايات المتحدة مع حكومة استبدادية جديدة في مصر، في حين أن وزير الخارجية جون كيري يدعي أن الرجل القوي الجنرال عبد الفتاح السيسي يقود بالفعل ديمقراطية (في مصر).

وعنونت الصحيفة الافتتاحية بقولها “يجب معاملة مصر كدولة منبوذة لدمويتها في قمع المعارضين”

ولذلك يأتي تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش هذا الأسبوع (عن مذبحه رابعة) هو جدير بالاهتمام

ووفقا للتحقيق الدقيق لمدة سنة، التي قامت بها مجموعة من المنظمة، أن الحكومة المصرية متورطة بارتكاب “أكبر جرائم القتل في العالم من المتظاهرين في يوم واحد في التاريخ الحديث” مما يستحق الاتهام بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية

وقالت الصحيفة إنها لا تتوقع من مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أو الأوروبيين التحرك ضد إسرائيل لتقر بما فعلته قواتها من مذابح ضد النساء والأطفال في الحرب الأخيرة ضد غزة مشيرة إلى أن قوات الأمن المصرية ارتكبت في 14 أغسطس عام 2013 بميدان رابعة بالقاهرة ما تجاوز ذلك

وأضافت أنه وفقا لتحقيقات هيومن رايتس ووتش فإن، 817 شخصا على الأقل، وربما أكثر من 1000 قتلوا عندما تقدمت قوات الشرطة وقوات الجيش في رابعة من خمسة مداخل، تدعمها ناقلات مدرعة وجرافات في حين نشرت القناصة على أسطح المنازل

وأشارت إلى أن عشرات آلاف من الأشخاص، بينهم العديد من النساء والأطفال، لجؤوا في الساحة احتجاجا على انقلاب الجيش في 3 يوليو ضد الرئيس المنتخب محمد مرسي وبعد 12 ساعة في منطقة تناثرت فيها الجثث وتم حرق المسجد والمستشفى في المنطقة، في حين ، اعتقلت قوات الأمن أكثر من 800 شخص، الذين جرى ضربهم وتعذيبهم وإعدامهم دون محاكمة في بعض الحالات، وفقا لشهود عيان قابلتهم هيومن رايتس ووتش

وقالت الصحيفة إنه وقد قال مسؤولون في وزارة الداخلية لعاملين في مجال حقوق الإنسان قبل تسعة أيام من العملية -بحسب الصحيفة الأمريكية- العاملين إنهم يتوقعون تصل إلى 3500 حالة وفاة وبعد ذلك بعام، نفت السلطات أي مخالفات، ورفضت اتهام أي ضابط في الشرطة والجيش في العملية

بل على العكس من ذلك-أضافت الصحيفة- أُقيم نصباً تذكاريًا للاحتفال بقوات الأمن في ميدان رابعة

ويعتقد محامو هيومن رايتس ووتش -بحسب الصحيفة- أن أكثر من 12 من كبار المسؤولين ممن أمروا أو أشرفوا على العملية ينبغي التحقيق معهم بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بما في ذلك الجنرال السيسي